مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم بحوث الموازنة
ورقة احاطة

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الأول

النفقات الجارية والرأسمالية المصادق عليها في الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ والمقدرة في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ حسب الحسابات الرئيسية للمفوضية العليا لحقوق الانسان

(تستخدم الأوراق البحثية المتنوعة من قبل رئاسة المجلس أو اللجان أو السيدات والسادة النواب لدعمهم في إداء مهماتهم لنيابية حصراً)

الباحثة
فاطمة منتصر عباس

النفقات الجارية والرأسمالية المصادق عليها في الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ والمقدرة في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ حسب الحسابات الرئيسية المفوضية العليا لحقوق الانسان .

(المبلغ / ألف دينار)

ت	النفقات الرئيسية	فصل	النفقات المصدقة لعام ٢٠٢١	تقديرات النفقات لعام ٢٠٢٣	معدل التغيير (تقديرات ٢٠٢٣ الى مصدق ٢٠٢١ %)
١	النفقات التشغيلية	تعويضات الموظفين	٢٢,٤٤٧,٣٣٤	٢٦,٢٤٥,٢٦٣	١٦,٩
		المستلزمات الخدمية	٨٣٨,٣٠٢	٨٨٥,٣٠٢	٥,٦
		المستلزمات السلعية	١,١٧٨,٠٦٨	١,١٧٨,٠٦٨	٠
		صيانة الموجودات	٢,٥٨٧,٧٩٨	٢,٥٤٠,٧٩٨	-١,٨
		المنح والاعانات والمصروفات الاخرى	١,٣٦٤,١٦٨	١,٣٦٤,١٦٨	٠
		الالتزامات والمساهمات	٠	-	-
		الرعاية الاجتماعية	-	-	-
	اجمالي النفقات التشغيلية		٢٨,٤١٥,٦٧٠	٣٢,٢١٣,٥٩٩	١٣,٤
٢	**المديونية**		-	-	-
٣	**البرامج**	البرامج الخاصة	٣,٢٤٠,٠٠٠	٣,٢٤٠,٠٠٠	٠
		البرنامج الحكومي	-	-	-
	اجمالي نفقات البرامج		٣,٢٤٠,٠٠٠	٣,٢٤٠,٠٠٠	٠
٤	**اجمالي النفقات الجارية (١+٢+٣)**		٣١,٦٥٥,٦٧٠	٣٥,٤٥٣,٥٩٩	١١,٩٩
٥	**النفقات الرأسمالية**	رأسمالي جاري	-	-	-
		رأسمالي استثماري (أ)	-	-	-
		استثماري البرنامج الحكومي (ب)	-	-	-
		اجمالي الاستثماري (أ +ب)	-	-	-
	اجمالي النفقات الرأسمالية (رأسمالي جاري+ اجمالي استثماري)		-	-	-
اجمالي الانفاق (الرأسمالي + جاري) ٤+٥			٣١,٦٥٥,٦٧٠	٣٥,٤٥٣,٥٩٩	١١,٩٩

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك تباين بين ما تم تخصيصه من النفقات المصدقة لعام ٢٠٢١ وما هو مقدر من النفقات لعام ٢٠٢٣للمفوضية العليا لحقوق الانسان، اذ زادت تعويضات الموظفين والمستلزمات الخدمية، في حين بقيت المستلزمات السلعية والمنح والاعانات والمصروفات الاخرى على حالها دون تغيير، ولم تخصص اي مبالغ للالتزامات والمساهمات والرعاية الاجتماعية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣، مقارنة بما هو عليه الحال في موازنة ٢٠٢١، باستثناء نفقات صيانة الموجودات التي تراجعت بنسبة(١,٨- %)، اذ اسهم ذلك الى زيادة اجمالي النفقات التشغيلية في مشروع قانون الموازنة اعلاه عما كان عليه في قانون موازنة ٢٠٢١، وبنسبة تغير بلغت (١٣,٤%)، الامر الذي انعكس على زيادة اجمالي الانفاق(الرأسمالي والجاري)للمفوضية، اذ بلغ (٣٥,٤٥٣,٥٩٩) الف دينار في مشروع قانون ٢٠٢٣، بعد ان كان (٣١,٦٥٥,٦٧٠) الف دينار في قانون موازنة ٢٠٢١ وبنسبة تغير بلغت (١١,٩٩%).

المصادر

١- قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١" الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١"
٢- مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية(٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥).
٣- الوقائع العر اقية، بيان تصحيح صادرعن رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية بشأن" قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١، العدد ٤٦٣٦، السنة الثانية والستون، حزيران، ٢٠٢١.